١٦

مصر: يسار في أزمة!*

في التاسع والعشرين من شهر أغسطس/ آب من عام ١٩٢١، أي منذ ثمانية وثمانين عاما، هبّت على مصر رياح الفكر الاشتراكي، مع بدء عملية «تصنيع» المجتمع، التي سمحت بوجود طبقة عاملة فتية ومتنامية، طامحة لتحسين ظروف حياتها، وساهم في هذا الأمر انفتاح المجتمع المصري على التواجد الأجنبي الكثيف في ربوع البلاد، وظروف الحرب العالمية الأولى التي دفعت بأعداد غفيرة من الجنود البريطانيين المتأثرين بالفكر الماركسي إلى مصر، وهبوط أعداد من الثوريين الروس إليها، هربا من تنكيل السلطات القيصرية، بعد إخفاق ثورة ١٩٠٥.

• الموجة الأولى:

ومن هنا فلم يكن مستغربا أن تشهد مصر الموجة الأولى من التنظيمات الاشتراكية بميلاد أول حزب يساري: «الحزب الاشتراكي المصري»، الذي شارك في تأسيسه الأساتذة: علي العنّاني ـ سلامه موسى ـ محمد عبد الله عنان ـ حسني العرابي وآخرون، ولما كان إعلانه قد جاء مواكبا للحظات تفجّر الثورة الوطنية العظمى ضد الاحتلال البريطاني، (ثورة ١٩١٩)، فقد أعلن في مبادئه السياسية، التي قدمها في بيانه التأسيسي أنه يستهدف العمل من أجل «تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي، وتأييد حرية الشعوب، ومحاربة الاستعمار ومقاومته أينما وُجد، ومقاومة العسكرية

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٩/٧/٢٩.

والديكتاتورية»، فضلا عن السعى «لإلغاء استغلال جماعة لأخرى، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية، والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية»، يُنتفى فيه الوضع الراهن، حيث «الأغلبية الساحقة فى المجتمع الحاضر، قد استعبدتها أقلية صغيرة متعدية، تستأثر برؤوس الأموال وأرزاق الطبيعة، ثمرة كدّها وجهادها»، (جريدة الأهرام، ٢٩ أغسطس/ آب ١٩٢١).

• الموجة الثانية:

ورغم الضربات الشديدة التى تعرض لها هذا الحزب، فل تستطع السلطة القضاء المبرم على جذوة النضال من أجل العدل والاشتراكية فى البلاد، وما أن هلّت مقدمات عقد الأربعينات من القرن الماضى، حتى تشكلت العديد من المنظمات والجماعات الاشتراكية، أولا بفعل عامل موضوعى هو نمو القاعدة العمالية والعاملة، وثقافتهما، فى المجتمع كنتيجة طبيعية لعمليات «الرسملة» والتى كانت مستمرة وتتسع تأثيراتها من يوم لآخر، وثانيا بفعل التزايد المضطرد للأجانب فى مصر، وبالذات فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وكذلك طوال سنى الحرب التى شهدت تدفقا كبيرا للأفكار الاشتراكية، محمولة مع جحافل الجنود البريطانيين والأوروبيين، الذين هبطوا إلى مصر بكثافة كبيرة، وقد لعب عدد ملحوظ من اليهود المصريين، (الذين انفتحوا على الفكر الاشتراكى، بمختلف مدارسه، بفعل إجادتهم للغات الأجنبية، ولأن بعضهم كان من أصول أجنبية، أو حاملا لجنسية أجنبية)، دورا كبيرا فى «الموجة الثانية» من الموجات الاشتراكية التى شهدتها مصر، فى العقد الرابع الماضى من القرن الماضى، وكان فى مقدمتهم «هنرى كورييل»، مؤسس وزعيم «الحركة المصرية للتحرر الوطنى: حدتو»، كبرى، وأشهر هذه المنظمات، والتى انتمى إليها خالد محيى الدين، ويوسف صديق، العضوان البارزان فى «مجلس

قيادة ثورة ٢٣ يوليو/ تموز».

ومع أن هذه الفترة شهدت تطورا كبيرا وحقيقيا لدور ونفوذ الشيوعيين المصريين فى الوضع السياسى المصرى، إلا أن هذه الموجة حملت أيضا بذور ضعفها «التاريخى» الذى لم تسلم منه الحركة الشيوعية المصرية بعد ذلك أبدا، ممثلا فى انقساماتها، وتشرذم صفوفها، وعجزها عن توحيد أداة نضالها، حزبها، أوالتوافق على برنامج موحد للنضال المشترك!، وهو المرض العضال الذى شلّ قدرتها على التأثير، حتى فى ذروة نفوذها وقدرتها على الحركة والعمل وسط الجماهير!.

وعلى مدار هذا التاريخ البعيد، قدم الاشتراكيون المصريون جهودا جبارة من أجل الدفاع عن الوطن وحريته، والشعب ومصالحه، وخاضوا جميع معارك مصر ونضالات كادحيها، بقوة وثبات، وتعرضوا لبطش السلطات الحاكمة، سواء كانت تحت سيطرة الاحتلال، أو فى ظل الدولة الوطنية، وسواء تم الأمر بتحريض الاستعمار أم كان بدفع الطبقات الحاكمة، التى استشعرت الخطر من وجود حزب حقيقى يمثل مصالح عمال وفقراء مصر، ويدافع عن استقلال البلاد وتقدمها.

ومن هنا، فإذا كان من المدهش أن نرى الزعيم الوطنى الكبير «سعد زغلول» وهو يشن حملة مطاردة عنيفة للحزب الاشتراكى الوليد فى العشرينات حتى يتمكن من تفكيكه، وإذا كان من الطبيعى أن نشهد بطش رجل المال والاحتكارات القوى، «إسماعيل صدقى»، بالحركة الشيوعية، المُعاد إحيائها فى الأربعينيات، فقد كان من المأساوى أن يتكرر هذا الأمر فى العصر الوطنى للرئيس جمال عبد الناصر، الذى شهد ـ فى ذروة تبنى الشعارات الاشتراكية، تنكيلا داميا بالشيوعيين المصريين، فى الخمسينيات وبدايات الستينيات من القرن الماضى، استهدف تصفية الموجة الثانية من التنظيمات الشيوعية التى تكونت فى الأربعينيات

والخمسينيات، وإكراه الشيوعيين المصريين على حل تنظيمهم المستقل، والانضمام - فرادى - إلى حزب النظام: «الاتحاد الاشتراكى العربى»، وهو الأمر الذى أضعف مناعة النظام فى مواجهة أعدائه، وسّهّلَ عملية الانقضاض على حكم عبد الناصر الوطنى، بمجرد رحيله عام ١٩٧٠.

● **الموجة الثالثة:**

وشهدت حقبة ما بعد هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، نهضة جديدة للفكر اليسارى المصرى، نجح خلالها الشيوعيون المصريون فى تشكيل ثلاث منظمات شيوعية رئيسية: (حزب العمال الشيوعى المصرى، الحزب الشيوعى المصرى (٨ يناير)، الحزب الشيوعى المصرى)، إضافة إلى بعض الجماعات الأخرى، كتجمع «التيار الثورى»، وغيرها، تواجدت بقوة على الساحة، وخاصة بعد انفراد أنور السادات بالسلطة فى ١٥ مايو/ أيار ١٩٧١، وقد أدت مخاوف النظام من تصاعد الحركة العمالية والشعبية إلى شنه لحملة استئصال عنيفة، استهدفت اجتثاث اليسار المصرى من الجذور، لاستشعاره الخطر من نموه الملحوظ، وخاصة فى أوساط العمال والطلاب، ووسط جماهير الشعب، المتأثرة بفعل استمرار الاحتلال الصهيونى للأراضى المصرية والعربية، وبفعل السياسات الرأسمالية المجحفة، التى ضاعفت من معاناتها وفقرها.

● **اليسار الحكومى:**

وحين سعى الرئيس السادات عام ١٩٧٦ لمنح نظامه مسحة ليبرالية، تقربا إلى الغرب، وزلفى للولايات المتحدة، قسّم حزب السلطة آنذاك، «الاتحاد الاشتراكى العربى»، إلى ثلاثة «منابر»، «منبر اليمين»، والذى تحول إلى «حزب الأحرار»، وتزعمه الضابط السابق والسياسى الراحل «مصطفى كامل مراد»، و«منبر الوسط»، «حزب مصر العربى الاشتراكى»،

والذى تحول إلى «الحزب الوطنى الديمقراطى»، وقام على رئاسته «السادات» نفسه، و«منبر اليسار»، والذى تزعمه الضابط اليسارى السابق، و«عضو مجلس قيادة الثورة»، «خالد محيى الدين»، وقد تحول إلى «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» فيما بعد.

ولعب «حزب التجمع»، حزب اليسار الرسمى، العلنى، فى المرحلة الأولى من حياته، دورا كبيرا فى الدفاع عن مصالح الطبقات والفئات الشعبية، وضد اتفاقية «كامب ديفيد»، وفى مقاومة الصهيونية و«التطبيع»، واتسع نفوذه السياسى بضم عدد من خيرة المناضلين والنقابيين والمثقفين المصريين، واحتلت جريدته، «الأهالى»، موقعا متميزا فى الصحافة المصرية الملتزمة، قبل أن تدفع تطورات أوضاعه الداخلية، المعقدة والمتناقضة، العديد من العناصر والجماعات المتميزة، والتى شاركت بدور كبير فى تأسيسه، لهجران صفوفه، وأدى خضوعه المستمر لأوامر ونواهى النظام، واستبداله سياسة الانحياز للمصالح الشعبية، بأخرى تسترضى السلطة وتتجنب الصدام معها، وهى السياسة التى وضع أسسها، ونظّر لها الدكتور رفعت السعيد، رئيس الحزب الحالى، تحت مسمّى «سياسة الأسقف المنخفضة»، إلى انهيار ملحوظ فى نفوذه الشعبى، وإلى تراجع دوره فى الحياة السياسية المصرية، وإلى تدنى قدرته (هو وغيره من الأحزاب الرسمية المصرية) على التأثير فى عملية صنع القرار الاستراتيجى فى البلاد.

• السادات حرب «الأرض المحروقة» ضد اليسار:

وكانت المواجهة قد اشتعلت بين السادات واليسار المصرى (بقسميه: السرى «المنظمات الشيوعية»، والعلنى، «حزب التجمع»)، بفعل التوتر المتنامى على أرضية الانتفاضات الطلابية والعمالية ضد سياساته، والتى لم تهدأ للحظة منذ اعتلائه سدة الحكم (فى أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٣،

و١٩٧٥)، وصولا إلى الانتفاضة الشعبية فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، وهى الانتفاضة التى عبّرَ السادات عن ذعره البالغ منها وكراهيته الشديدة لسيرتها، بإطلاق وصفه الشهير، الدال: «انتفاضة الحرامية» عليها، وقد مثلت الانتفاضة لحظة فاصلة فى التاريخ المصرى الحديث بعد أن عمّت مصر من أقصاها لأقصاها، عاكسة حالة الغضب الشعبى على رفع الحكومة لأسعار السلع الغذائية الضرورية، وعلى مجمل التوجهات الاجتماعية والسياسية للنظام.

كانت هذه اللحظة إيذانا بتجذر عداء النظام لليسار المصرى، الذى حمّله السادات جريرة الانتفاضة، واتهمه بالسعى للانقضاض على السلطة، والعمل على «حرق مصر».

وشن الرئيس السادات وجهازه الأمنى الشرس، حملة تصفية عنيفة، منهجية ومستمرة، متبعا سياسة «الأرض المحروقة»، استهدفت القضاء على «الموجة الثالثة» للحركة الشيوعية المصرية، ومطاردة واجتثاث عناصرها فى الجامعة والمناطق العمالية، وفى أوساط الصحفيين والمثقفين، فى الوقت الذى كان يتأكد الصعود القوى لجماعات وتنظيمات «الأصولية الإسلامية»، (بقيادة جماعة الإخوان المسلمين)، فى المجتمع، مستفيدة من ظروف عديدة مواتية، فى مقدمتها هزيمة المشروع القومى، من جهة، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحادة فى توجهات النظام، بتبنى سياسات «الخصخصة»، «التغيير الهيكلى»... إلخ، مما وفر الشروط لتقاطع مصالح هذا التيار مع نظام السادات، وصولا إلى التحالف المعلن بينهما، من جهة أخرى، وهو الأمر الذى تجسّد فى إطلاق معتقليه، ومنحهم حرية الحركة، واحتضان دعاته، والتعاون معه إلى أقصى درجة، فى مواجهة بقايا وتراث النظام الناصرى، السياسى والاجتماعى، ومن أجل تصفية اليسار المصرى، الشيوعى، النشط، وسط الطلاب والعمال والمثقفين، فى داخل البلاد.

• **وحرب الخارج أيضا:**

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد اندفع النظام الساداتى للارتماء فى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، التى أعلن يقينه بامتلاكها «٩٩٪ من أوراق اللعبة!»، واتجه للصلح المنفرد مع العدو الصهيونى (وهو ما تم ترسيمه فى اتفاقية «كامب ديفيد» فيما بعد)، وللمشاركة الحماسية فى حمّى الحرب ضد المعسكر السوفيتى فى أفغانستان، عن طريق إمداد فيالق «المجاهدين» من قوات أمراء الحرب الأفغان، بمقاتلين مصريين من عناصر الإخوان و التيارات الإسلامية (الجهادية!) الأخرى، بعد أن تعاون فى تأهيلهم وتسليحهم مع المملكة العربية السعودية،والمخابرات الباكستانية، وبرعاية ودعم المخابرات المركزية الأمريكية، كما هو ثابت ومنشور!.

وكان من نتيجة هذه الحرب الضارية أن أصيب اليسار المصرى فى مقتل، وتفككت المنظمات الأساسية، الممثلة للحركة الشيوعية المصرية الثالثة، والتى كانت قد بدأت فى التشكل عقب هزيمة يونيو/حزيران القاسية، ولم يشف اليسار المصرى حتى الآن من جروحه الدامية، التى ترتب عليها تهميش دوره فى الحياة السياسية المصرية، وتراجع نفوذه المادى والأدبى وسط العمال وفى الجامعات وفى باقى هيئات المجتمع، على الرغم من هيمنته المعترف بها فى أغلب مناحى الحياة الإبداعية والفكرية (مسرح ـ سينما ـ أدب ـ صحافة.. إلخ)، وبالرغم أيضا من مشاركة عناصره ورموزه فى قيادة أغلب حركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى، وكل لجان العمل الوطنى المعادى للصهيونية والإمبريالية، والمناهض لـ «التطبيع»، وفى تأسيس وقيادة حركات الاحتجاج السياسى والاجتماعى الجديدة، وعلى رأسها الحركة الأم: «حركة كفاية».

التحدى الجديد لوجود اليسار المصرى:

لم تشهد مصر، ولا أى دولة أخرى من دول المنطقة والعالم، حجم ما شهدته، وتشهده، هذه السنوات، من فورات وانتفاضات احتجاجية، على كل المستويات، وقد شارك فى هذه العملية الكبرى، التى انطلقت عقب الميلاد اللافت لحركة «كفاية»، أواخر عام ٢٠٠٤، والتى لا زالت مستمرة حتى الآن، مئات الآلاف من العمال والعاملين والموظفين والمستخدمين... إلخ.

وإذا كان «ربيع القاهرة السياسى»، قد تركّز فى عاصمة البلاد وأطرافها والمحافظات الرئيسية، فقد امتدت المساحة الجغرافية لحركة الاحتجاج الاجتماعى، التى شهدت نموا متسارع الوتيرة، خلال العامين الأخيرين، من الإسكندرية فى أقصى الشمال، إلى أسوان فى أقصى الجنوب، محطمة جدران الخوف والرهبة، والرعب من عسف السلطة وأجهزة قمعها، وشارك فى وقائعها، ولأول مرة منذ أكثر من نصف قرن: فلاحون وعمال صناعيون، وأساتذة جامعيون، ومدرسون، ومستخدمون وربات بيوت ومواطنون عاديون، منكوبون فى بيوتهم أو أرزاقهم، بل وشارك فيها، للمرة الأولى قضاة مصر، الذين هم بحكم النص الدستورى جزء لا يتجزأ من أركان السلطة، والموظفون الحكوميون، الذين لم يُعرف عنهم تاريخيا، امتلاك شجاعة تحدى «رب عملهم» الأوحد: صاحب اليد الباطشة: الحكومة.

وإذا كان طابع هذه التحركات سياسى (للمطالبة بالحرية والديمقراطية ودولة الحق وسيادة القانون)، فى جانب، واقتصادى فى جانب آخر، (يطالب بوضع حد لتردى أحوال المعيشة وانهيار كافة الخدمات الضرورية فى المجتمع)، فقد امتدت هذه الفورات الاحتجاجية، جغرافيا، من أقصى الشرق، حيث يتعرض بدو سيناء لضغوطات أمنية مكثفة، إلى أقصى الغرب، فى السلوم، حيث تتكرر الشكوى من بطش

السلطة و قهر الأجهزة، وتميزت جميع هذه التحركات، ذات الطابع السياسى والاقتصادى والجغرافى، بعدة ميزات، أهمها اتساع مساحات انتشارها، جغرافيا حيث غطت تقريبا جميع محافظات مصر، واجتماعيا، حيث انتشرت وسط معظم فئات وطبقات المجتمع، وباتساع حجم المشاركين فى أحداثها، حيث بلغوا فى بعضها عشرات الآلاف، بالذات فى التحركات العمالية والفلاحية، وأيضا بالشجاعة فى المواجهة، والابتكار فى أساليب العمل، وباشتراك قطاعات جديدة من المجتمع فى الحركة، وبالذات المرأة، التى شكل وجودها فى المقدمة حافزا قويا ومنجزا فى الكثير من هذه التحركات.

لكن أهم ما تمخضت عنه هذه الموجات الاحتجاجية العارمة يتمثل فى ميلاد المئات من القادة الطبيعيين، المتخلقين من قلب الأحداث، ومن بين الصلب والترائب، والذين ألقت بهم التجربة إلى لهيب الصراع الدامى فى مواجهة الأجهزة القمعية لواحد من أعتى نظم البطش والاستبداد فى العالم المعاصر!.

غير أن هذه التحركات الاحتجاجية الواسعة، ظلت فى أغلبها ـ حتى الآن ـ جزئية، وذات أبعاد اقتصادية، لم تتعد شعاراتها حدود المطالبة بتحسين ظروف العمل وبعض المكتسبات المحدودة، كذلك لم تصل إلى حدود التنسيق الفعّال بين أطرافها، أو الالتحام بحركة الاحتجاج السياسى للمثقفين، أو تبنّى برنامج محدد، يقدم البديل الموثوق به للنظام المهترئ الحالى، ويهدف إلى إنجاز عملية التغيير السياسى والاجتماعى الشامل المرجوّة، والتى بدونها ستظل مصر تدور فى دائرة التخلف والاستغلال، والفاقة والانهيار، المغلقة، إلى ما لانهاية!.

• فرصة تاريخية:

وهذا الوضع طبيعى ومنطقى، بعد عقود طويلة من «تأميم» السياسة فى المجتمع، ومصادرة آليات إدارة الصراع الاجتماعى فى البلاد.

وليس سوى اليسار المصرى، بأفكاره من يستطيع أن يلعب دورا حقيقيا، فى نقل النضال الاحتجاجى، من صورته الأوليّة الراهنة، إلى وضعية أرقى، أكثر وعيا، وتحديدا، وأكثر انفتاحا على أفق التغيير السياسى الشامل، الضرورى والمطلوب!.

فأمام اليسار المصرى فرصة تاريخية سانحة، للخروج من أزمته التاريخية المستدامة، بتجذير برامجه، وتصليب عود قياداته، وغرسها عميقا فى الطين المصرى المتعطش، استجابة للظرف الموضوعى المواتى بشدة، لأول مرة منذ عقود وعقود، إن أحسن استغلالها سينهض، مثل طائر العنقاء من رماد حرائقه، ويحلّق فى سموات الوطن العُلى، وإن أهدرها فلا يلومن إلا نفسه، فالفرصة، دائما، كما يقولون، لا تأتى إلا لمن يستحقها!.

■ ■ ■